Royaume du Maroc
Conseil National des Droits de l'Homme

Département Information et Communication

Revue de Presse du Conseil National des droits de l'Homme

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

19 et 20 Mars 2011
19 و20 مارس 2011

الأحداث المغربية

خبر الإفراج عن السياسيين يثير احتجاجات السلفيين

اعتصموا في ساحات الفسحة بالسجون وطالبوا بحضور الصبار وقالوا إن مطالب الترحيل متجاوزة

طالب سجناء السلفية الجهادية، المعتصمون منذ مساء أمس (الأربعاء)، في ساحات السجون، بحضور محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، أو أن بعضهم سينتحر تضحية في سبيل إيجاد حل فوري لملفات الآخرين، وهو ما وصفه أحد سجناء معتقلي السلفية، على لسان مقربين منهم، ب العقيدة، إذ لابد الآن التضحية لحل مشكلتنا . وتسلق بعض سجناء السلفية سور السجن المحلي بسلا، فيما رفض الآخرون العودة إلى زنازينهم، معتصمين في ساحة الفسحة، ومطالبين بحضور محمد الصبار شخصيا. خاصة أن مسؤولي المندوبية أكدوا لهم أن الأمر بتجاوزهم، وأنهم مستعدون لفتح حوار معهم في ما يتعلق بالترحيل والزيارات العائلية وغيرها من المطالب التي كان يرفعها المعتقلون قبل أن تتجاوزها الظرفية حسب تعليق أحدهم. مؤكدا أن المطلب الأساسي الآن هو الإفراج، لأننا نؤمن بمظلوميتنا، وهم يعلمون ذلك جيدا، فليجدوا طريقة لحل المشكل .

وفي السجن المركزي بالقنيطرة استجاب المعتصمون من معتقلي السلفية الجهادية لرجاء مدير السجن، الذي أكد لهم أن الاعتصام في ساحة الفسحة يضر بمستقبله المهني، حسب ما ورد على لسان معتقلين، ليتوصل معهم إلى حل الاعتصام داخل ممر الجناح الذي توجد فيه زنازينهم، في انتظار أن يتوصلوا بتفسير لما أسموه "التمييز" بينهم وبين من يسمون بالمعتقلين السياسيين، وهو ما أكدته المصادر ذاتها قائلة "يطالب المعتقلون بتفسير الخبر الذي راج عن خروج المعتقلين السياسيين رغم أنهم اعتقلوا أيضا في ملف له علاقة بالإرهاب، وبالطريقة نفسها التي اعتقل بها مئات السلفيين قبلهم، لذلك المنطق بالنسبة إليهم، أن يشملهم القرار هم الأولون، وليس هؤلاء السياسيون الذين اعتقلوا بعدهم بسنوات .

من جهته قال المعتقل السلفي عمر معروف، إن سلفيي سجن تيفلت يعتزمون الاعتصام بدءا من مساء اليوم (أمس الجمعة)، ولن ندخل إلى زنازيننا إلا إذا حضر الصبار، فهو بالنسبة إلينا رجل ثقة وسبق أن رافع في ملفاتنا وناضل من أجلنا، ولا يميز بين حقوقنا وحقوق آخرين في مجال حقوق الإنسان، لذلك فما سيقوله لنا سيكون ذا مصداقية بالنسبة إلينا، وسنستمع إلى ما سيقوله، مضيفا أنه شخصيا سيطالب إما بالإفراج الفوري عنه أو تطبيق حكم الإعدام في حقه، "ليس هناك خياران، أنا مدان بالإعدام، فإما تطبيق العقوبة في حقي أو الإفراج عني".

من جهة أخرى التحقت عائلات معتقلي السلفية الجهادية بمجموعة من السجون وتعتصم هي الأخرى أمام أبوابها مطالبة بتفسير لسبب إصدار قرار عفو في حق المعتقلين السياسيين واستثناء أبنائهم من معتقلي السلفية الجهادية. وأدى هؤلاء صلواتهم الجماعية أمام مقرات السجون التي يعتصمون أمامها في انتظار فتح حوار جدي مع أبنائهم.

من جهته قال مصطفى الرميد، رئيس جمعية منتدى الكرامة، إن المؤكد أن المعتقلين لم يعتصموا إلا للتعبير عن مظلوميتهم، وأنه إلى حد الآن (أمس الجمعة) لم تتلق أي رد في الجمعية عن الحلول التي سبق أن طرحناها على المسؤولين لإغلاق هذا الملف.

وكانت مجموعة من معتقلي السلفية الجهادية التي نقلت صباح أمس إلى محكمة الاستئناف بسلا، رمت رسالة إلى مجموعة من شباب 20 فبراير الذين يساندون مطالب معتقلي السلفية الجهادية، يطالبونهم فيها بعدم نسيانهم وكتبوا أيضا عبارات من قبيل "السلفية الجهادية يحيون نضالاتكم الشريفة وتكفي 8 سنوات من الظلم والمعاناة".

ضحى زين الدين

Revue de Presse du Conseil Na

الأحداث المغربية

ارتباك في تدبير الإفراج عن المعتقلين السياسيين

معتقلو السلفية الجهادية صعدوا سطح السجن احتجاجا على احتمال إقصائهم من العفو

عبرت عائلات المعتقلين في ملف بليرج عن امتعاضها من عدم إطلاق سراحهم مساء أول أمس (الخميس) كما كان متوقعا، ولم تغادر باب السجن المحلي 1 بسلا إلا في ساعة متأخرة، بعد أن تأكدت أنه تم تأجيل الإفراج إلى موعد لاحق.

وحسب المعلومات التي حصلت عليها "الصباح"، فإن المعتقلين أنفسهم، المعنيين بالإفراج، أصروا على عدم مغادرة أسوار السجن ليلا، لأن الأمر بالنسبة إليهم يحمل أكثر من دلالة.

وحسب المعلومات التي حصلت عليها "الصباح"، فإنه في حدود الساعة السادسة من مساء أول أمس(الخميس)، اتصل المصطفى المعتصم، رئيس البديل الحضاري المنحل المعتقل ضمن السياسيين الخمسة في خلية بليرج، بأعضاء من حزبه الموجودين أمام باب السجن منذ الظهر، وطلب منهم مغادرة المكان، حتى لا تعطى إشارات سياسية لهذا الحضور، في حين شوهد أفراد من عائلات محمد المراوني، رئيس حزب الأمة غير المرخص له، والعبابلة ماء العينين والأمين الركالة أمام السجن ولم يغادروا إلا في ساعة متأخرة من الليل، بعد أن قضوا ساعات وقد أعدوا العدة لاستقبال ذويهم وجلبوا باقات من الورد وصورهم.

وحسب التصريحات التي أدلى بها أعضاء من هيأة دفاع المعتقلين السياسيين الخمسة، فإن مسألة الإفراج واردة، إلا أنهم لم يتوصلوا بالتوقيت المحدد، وانتهت اللقاءات التي عقدها بشكل متفرق مجموعة من المحامين من بينهم خالد السفياني وعبد الرحيم الجامعي وعبد الرحمن بن عمرو وقبلهم طارق السباعي وعمار، مع مدير السجن المحلي 1 بسلا بتأكيد الأخير بأنه لم يتوصل بأي وثيقة تثبت أن المعتقلين استفادوا من عفو ملكي استثنائي، كما لم يتم إخبار المعتقلين بالأمر إلا عن طريق عائلاتهم التي توصلت بالمعلومة عن طريق شخصيات حقوقية انكبت على الملف منذ مدة.

وتعذر على "الصباح" ربط الاتصال بمحمد الصبار، أمين المجلس الوطني لحقوق الإنسان، لمعرفة سبب تأخر إطلاق سراح المعتقلين السياسيين.

وحسب ما تسرب من أخبار، فإن المعتقلين الخمسة لم يكونوا على استعداد لمغادرة الأسوار في الليل، ربما لأنهم يرون في هذا الأمر محاولة للإفراج عنهم في صمت، وبعيدا عن الأنظار، الشيء الذي رفضوه.

إلى ذلك، وقبل الساعة الخامسة من مساء أول أمس، وبعد تسرب خبر احتمال إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الخمسة، عبر معتقلون في خلية بليرج عن توجسهم من إمكانية إقصائهم من العفو، كما احتجت عناصر من السلفية الجهادية بطريقتها الخاصة، وصعد الغاضبون سطح السجن، ما أدى إلى ارتباك داخل إدارة السجن التي وجدت نفسها في حرج كبير، لأنها لم تتوصل بأي وثيقة رسمية تشير إلى الذين شملهم العفو الملكي، واضطرت إلى استدعاء عناصر من القوات المساعدة، غير أن الأمر حسم وديا في ساعة متأخرة من الليل.

كما عبرت عائلات معتقلين في خلية بليرج عن استيائها لمن احتمال اقتصار الإفراج على السياسيين الخمسة، متسائلة عن سر إقصاء ذويها من هذا العفو الملكي، غير أن أخبارا أخرى تفيد بأن العفو لن يشمل السياسيين فقط، بل عناصر أخرى من الخلية، باستثناء عبد القادر بليرج وآخرين معه، كما أن هناك مبادرة لإطلاق سراح شيوخ السلفية الجهادية،على اعتبار أن الملف عندما طرح للتسوية من قبل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أريد من خلاله التسوية الشاملة في أفق طي صفحة اليمة من تاريخ المغرب.

يشار إلى أن شباب حركة 20 فبراير احتجوا أمام بوابة سجن سلا، رافعين شعار إطلاق سراح المعتقلين السياسيين، وشاركهم في الوقفات المتقطعة التي استمرت إلى المساء أبناء المعتقلين السياسيين الخمسة. كما وزعوا الورود على حراس السجن وعلى رجال الأمن الذين كانوا يترددون على بوابة السجن.

أسر المعتقلين السياسيين أمام باب سجن سلا (عبد المجيد بزيوات)

نادية البوكيلي

Revue de Presse du Cons

TELQUEL
Du 19 au 25 03 11

Affaire Belliraj.

Le bout du tunnel

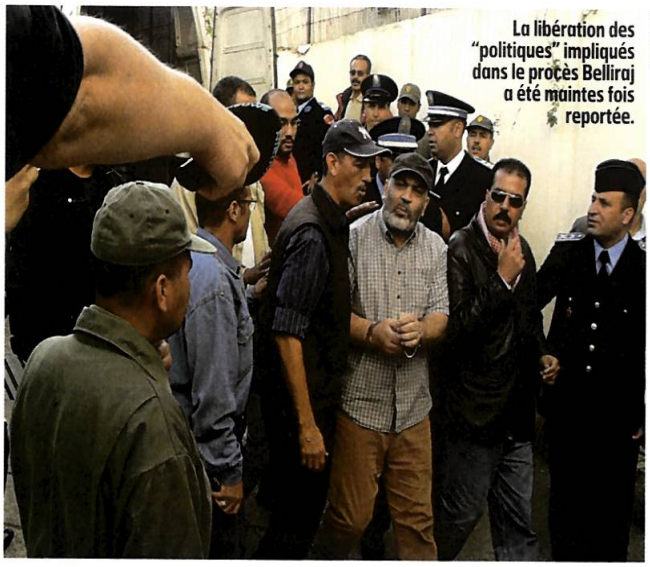

La libération des "politiques" impliqués dans le procès Belliraj a été maintes fois reportée.

INDOUNI

Jeudi 17 mars, peu avant 18 h. L'attente, devant la prison de Salé, devient insoutenable pour les familles des cinq détenus politiques dans l'affaire Belliraj. Depuis la veille, une rumeur insistante faisait état de la libération imminente de Mohamed Moâtassim et des autres prisonniers politiques, suite à un mémorandum adressé à Mohammed VI par le tout nouveau CNDH. Le même jour, très tôt dans la matinée, familles, leaders politiques et militants associatifs se sont massés devant la porte du complexe pénitentiaire Zaki. D'abord annoncée à 10 h du matin, la libération des cinq détenus a ensuite été repoussée à 13 h puis 16 h, avant d'être reportée au lendemain. "*Des officiels nous ont garanti qu'ils seraient libérés à coup sûr*", confie l'épouse de l'un des cinq hommes politiques emprisonnés, impatiente de voir son mari franchir les portes de la prison. Dans le bon sens cette fois. ■

Revue de

أخبار اليوم المغربية

الاضطرابات تعود إلى سجني سلا والقنيطرة

■ الرباط: حنان بكور ■

إلى حدود الساعة الثالثة من بعد زوال أمس الجمعة، لم تتسرب أية أخبار عن موعد محدد لمغادرة المعتقلين السياسيين في ملف بليرج للسجن، وغيرهم من المعتقلين السياسيين الآخرين، ضمنهم مجموعة التامك، وشيوخ السلفية وشكيب الخياري. وتبعا لذلك، بقيت عائلات مختلف المعتقلين، في ملفي بليرج والسلفية، مرابطة أمام باب السجن المحلي بسلا منذ أول أمس الخميس، معلنة خوضها اعتصاما مفتوحا إلى حين إطلاق سراح ذويها، كما أعلن المعتقلون عن خوضهم اعتصاما مفتوحا داخل السجن.

وقضت العائلات ليلتها في العراء منتظرة الإفراج عن المعتقلين، غير أن الانتظار طال، وتحول إلى احتجاج انطلق باعتصام مفتوح للمعتقلين والعوائل. وفي حدود الساعة الثانية عشرة من ظهر يوم أمس الجمعة، حل محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، بسجن سلا، لفتح حوار مع المعتقلين المعتصمين، فيما ظلت العائلات تنتظر خروجه لمعرفة المزيد من الأخبار. ● التفاصيل ص 3

Revue de Presse du Conseil National des Droits de l'Homme

أخبار اليوم المغربية

الاضطرابات تعود إلى سجن سلا والقنيطرة والصبار يحل عاجلا بسجن الزاكي لتهدئة الأمور

عائلات المعتقلين السياسيين قضت ليلة في العراء أملا في ملاقاتهم

(مصطفى حبيس)

أسر المعتقلين تنتظر الإفراج عنهم

■ الرباط- **حنان بكور**■

عـادت عـائـلات المعـتـقـلين السياسيين في ملف بليرج، ليلة أول أمس الخميس، خائبة إلى بيوتها، فبعد ساعات من الانتظار القاتل، لم يتحقق الحلم، ولم تظهر أجساد المعتقلين وهي تبتعد عن الزنازين لتتقدم أمام جموع الجماهير التي كانت تنتظرها أمام باب السجن ليوم كامل لتسلمها أكاليل الورد، التي ظلت تنتظر هي الأخرى.

إلى حدود منتصف ليلة أول أمس الخميس، بقيت عائلات المعتقلين مرابطة أمام باب السجن... تنفتح أساريرها كلما فتح الباب، ظنا أن المعتقلين قادمون، لكن الانتظار سرعان ما تحول إلى ملل، فقسوة ثم إحباط موجع.

وطوال مدة الانتظار التي فاقت 12 ساعة، لم تتسرب أي معلومات عن الجهات الرسمية، وبقي السؤال الـذي ردده الجمـيـع: هـل فعلا سيخرجون ويعانقون الحرية؟ دون جواب.

بدأت قصة الإفراج عن المعتقلين السياسيين الخمسة مع إعلان دفاعهم عن خبر مفاده أن «هناك قرارا اتخذ على أعلى مستوى من أجل تصفية ملف الاعتقال السياسي، وأن التسوية ستبدأ بملف المعتقلين السياسيين في ملف بليرج خلال أجل أقصاه يوم الخميس الماضي». يقول خالد السفياني، عضو هيئة دفاع المعتقلين السياسيين: «وصلتنا معلومات بكون القرار اتخذ لكن وقته غير محدد». ويضيف عبد الرحيم الجامعي: «كنا ننتظر أن يتم ذلك يوم الأربعاء والخميس، لكن مازلنا ننتظر».

وفور إعلان هذا الخبر غير المؤكد، بدأت العائلات تستعد في الداخل، والشيء نفسه بالنسبة إلى السجناء الذين بدؤوا يشمون ريح الحرية يقترب منهم، على الرغم من أنه «لم يتصل بهم أي طرف رسمي يبشرهم بنبأ الخروج».

بعض المصادر، قالت إن «خروج المعتقلين سيكون بعفو ملكي». وأضافت أن «القرار جاهز، لكن تبقى فقط مسألة وقت».

خبر الإفراج عن المعتقلين السياسيين الخمسة في ملف بليرج سرعان ما انتشر كالنار في الهشيم داخل سجن سلا، وعلى الرغم من عدم تأكد الخبر، بدأ السياسيون الخمسة يتلقون التهاني في الداخل، وينتظرون لحظة فتح الزنازين وتوقيع شهادة الخروج.

ظلت ساعات الانتظار تؤجج مشاعر مختلفة لدى المعتقلين وذويهم، وحرمان ذويها من العفو، على الرغم من أن الظلم الذي طال الجميع كان واحدا. زوجة المختار لقمان ظلت تذرف دموعا ساخنة حاملة صورة زوجها المحكوم بـ15 سنة، وتقول «زوجي ظلم أيضا فلماذا تم إقصاؤه من العفو؟»، وتضيف بحنق: «عليهم أن يصفوا الملف بشكل نهائي لا أن يزيدوا من مرارة الظلم». وإلى جانبها، وقف شقيق عبد اللطيف بختي مستنكرا: «الظلم لحق الجميع والعدالة يجب هي الأخرى أن تطال الجميع». وزاد: «طالما أرادوا تسوية الملف فلتكن تسوية عادلة تشمل جميع المعتقلين، لأن هذا الملف كله باطل وكذب وبهتان».

وعند حدود الساعة الرابعة عصرا، بدأ أعضاء هيئة الدفاع يخرجون من السجن... الكل يتعقبهم لمعرفة أخبار الداخل، خصوصا وأنهم التقوا بمدير السجن، وأيضا بالمعتقلين السياسيين الخمسة. يقول النقيب عبد الرحمن بنعمرو، عضو هيئة دفاع السياسيين: «قابلنا المعتقلين وهم ينتظرون الخبر اليقين». ويضيف: «تحدثنا وإياهم مطولا، غير أن مدير السجن أخبرنا بأنه لم يتلق أية معلومات عن خروجهم».

ومع حلول الظلام، بدأ يسمع صوت الاحتجاج منبعثا من وراء الأسوار، فسجناء السلفية خرجوا مجددا إلى الساحة، واعتصموا مطالبين بإطلاق سراحهم جميعا. في تلك الأثناء بدأت سيارات المسؤولين تنكب على باب السجن، فيما تم تطويق المكان بمختلف أجهزة الأمن التي ظلت هي الأخرى مرابطة بالمكان. ووفق الأنباء المتسربة من الداخل، فإن «السجناء طالبوا بحضور الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان». ويقول السجناء: «إن الصبار وعد بتسوية ملفات الاعتقال السياسي، وعليه ألا يكتفي فقط بملف المعتقلين الخمسة، لأن المظلومين كثر داخل السجن»، وشيئا فشيئا بدأ صدى الاحتجاجات يصل إلى الخارج».

اشتدت حالة الحنق داخل وخارج السجن، ليعلن فيما بعد أن سجناء السلفية اعتصموا داخل ساحة الفسحة، وأن بعضا منهم صعد مجددا إلى السور.

بعض عائلات المعتقلين في ملف بليرج، إلى جانب عائلات السلفية، لم تجد بدا من قضاء ليلتها في العراء. السجناء معتصمون في الداخل، والعائلات في اعتصام مفتوح أمام باب السجن.

صباح اليوم الموالي، استفاق الجميع على وقع الترقب، وبدأت جموع العائلات تتقاطر على باب السجن. تقول عفاف المرواني: «لقد قررنا الدخول في اعتصام مفتوح أمام باب السجن». وتضيف: «لن نغادر المكان إلا حين الاستجابة لمطالبنا بإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين».

وإلى جانب عائلات المعتقلين في ملف بليرج، تجمعت عائلات معتقلي السلفية تحتج هي الأخرى. وفي حدود الساعة الثانية عشرة ظهرا، حل محمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان بسجن سلا، ودخل لفتح حوار مع المعتقلين المعتصمين، فيما ظلت العائلات تنتظر خروجه لمعرفة المزيد من الأخبار.

وأمام شح المعلومات، قرر جميع المعتقلين في ملف بليرج، يساندهم أحد السياسيين الخمسة، وهو محمد المرواني، الدخول في اعتصام مفتوح. ووفق بيان صادر عن المعتقلين يحمل 21 توقيعا، فإن هذا الاعتصام يأتي «في ظل استمرار احتجازنا السياسي الظالم نحن ضحايا الاختطاف والتعذيب والمحاكمة السياسية»، يقول المحتجون. ويضيف البيان: «نعلن عن اعتصام مفتوح في الباحة الرئيسية للسجن وندعو إلى إنهاء هذا الاعتقال الغاشم».

أخبار اليوم المغربية

بالرغم من محاولات التقليل من شأنهم أحيانا ومحاولة ضربهم بنشر أخبار زائفة عن انتماءاتهم السياسية والفكرية والعقدية، تمكن شباب عشرين فبراير من فرض كلمتهم وإسماع صوتهم، كما تمكنوا من حشد عشرات التنظيمات والهيئات الحقوقية والسياسية التي التفت حولهم، بالإضافة إلى دعم شعبي غير مسبوق وغير معهود. ليخلقوا مغرب ما قبل ومغرب ما بعد عشرين فبراير.

بالنظر إلى الفترة الفاصلة ما بين 20 فبراير و20 مارس، نرى أن المغرب خطا خطوات مهمة في مختلف الاتجاهات بدفع من حركة الشباب الطالب بالتغيير، وإن كانت الدولة قد عبرت عن كون أوراش الإصلاح قد بدأت منذ أكثر من عشر سنوات. فإنها لم تنكر أيضا أن شباب حركة عشرين فبراير قد ساهموا في تسريع تلك الإصلاحات التي يبدو أن المطالب تجاوزتها باعتبارها حقوقا أساسية تم انتزاعها بالقوة من قبضة الدولة. ليفسح المجال لمطالب أخرى أكثر عمقا وأكثر حيوية وأكثر مواكبة للعصر الجديد، عصر الثورات الإلكترونية وعصر انتصار إرادة الشعوب.

تفعيل دور بعض الأجهزة وبعث نفس جديد في أخرى

إنجازات حركة 20 فبراير

المجلس الوطني لحقوق الإنسان

لمدة طويلة كان المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، المؤسس سنة 1991، عرضة للانتقادات لأسلوب عمله الذي كان يخدم «حقوق الدولة» بدل «حقوق الإنسان المواطن» واستجابة للمطالب المتكررة بتعديل هذا المجلس وتفعيل دوره الحقيقي، تم تأسيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان باعتباره نسخة «منقحة» للمجلس السالف، وتعيين إدريس اليزمي رئيسا له عوض أحمد حرزني، وتبديل الأمين العام، المحجوب الهيبة، بالناشط الحقوقي والمحامي محمد الصبار. هذا الأخير الذي بدأ في أولى مهامه بصفته الجديدة مؤخرا في مدينة خريبكة، للوقوف على خروقات حقوق الإنسان والانتهاكات التي تعرض لها أبناء منقاعدي المكتب الشريف للفوسفاط المعتصمين هناك بشكل سلمي لأزيد من السنة. ولا يمكن الأكيد أن الظرفية التي يعيشها المغرب والمطبوعة بإصرار كل الدولة والحركة المطالبة بالتغيير على التمسك بطرف الحبل وجره كل جهة إلى ناحيتها، تضع المجلس الوطني، الذي تم إنشاؤه حديثا لخلافة المجلس الاستشاري- في موضع صعب، غير انه يعتبر امتحانا سيحدد مستقبله ويبرز الحديد الذي يأتي به، كما يحدد طبيعة هذا النفس «الجديد» الذي يعلقه الدولة في جسد مؤسسة تعلق عليها الكثير من الآمال.

تاسع مارس.. الولادة الثانية للعهد الجديد

في هذا التاريخ، ألقى العاهل المغربي خطابا اعتبر تاريخيا للشعب، خطاب أعلن من خلاله محمد السادس عن الشروع في إصلاحات جديدة تمثل استجابة نسبية لمطالب الشباب ومختلف فئات الشعب المغربي.. إصلاحات سياسية وستورية ومؤسساتية عميقة لطالما عبر عن أغلبها العديد من مكونات النخب السياسية والحقوقية والأكاديمية. ليتم النظر فيها عقب الحركة الشبابية المغربية المنبثقة في إطار ظرفية عربية متوترة تعرف العديد من الثورات والنهضات في أعقاب مناطق الوطن العربي.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

بعدما تم تفعليه منذ مدة ليست بالطويلة، سارعت الدولة إلى تعيين أعضائه بعيد تظاهرة 20 فبراير بقليل. وكان الشعبي ساعتها ينتظر من خلال خطاب العاهل المغربي، بمناسبة تعيين أعضاء هذا المجلس، أن يعطي إشارات ولو بالتلميح إلى الاستجابة لمطالب الحركة التي تترجم مطالب شعب بكامله، غير أن الخطاب الأول كان موجزا ومحددا تعلق بظرفية معينة ومناسبة خاصة، تمثلت في إعطاء الضوء الأخضر للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ليبدء أداء مهامه بشكل سريع.

ديوان المظالم

مؤسسة مهمة بشكل عام، غير أن طريقتها في العمل جعلت وجودها الشبه معدوم، حيث إنها تتوصل يوميا بعشرات الشكايات والملاحظات المتكررة لأصحاب الشكايات الذين ينتظرون الحلول منذ سنوات دون جدوى. هذه المرة أيضا قبيل تظاهرة 20 مارس بقليل، أعلن عن تعيين وال جديد على رأس ديوان المظالم، هو الأمين العام السابق للمجلس الإستشاري لحقوق الإنسان، المحجوب الهيبة. هذه المؤسسة التي تمثل جزءا مهما من تراث الدولة العلوية، تم إحداؤها مع بدء عهد الملك الحديد سنة 2001، لتباشر عملها بعد مصادقة الملك على نظامها الداخلي في أواخر سنة 2003. غير أن هذه المؤسسة، التي كانت تعقد عليها آمال كبيرة في إنصاف المظلوم من دون جادة للجوء إلى القضاء أو بعد فشل القضاء في حل نزاع ما، ولتمكين المواطنين من اللجوء إلى جهة تشغلها الشاغل رفع الظلم عن الأفراد الذين لحق بهم اعتداء أو شطط في استعمال السلطة من طرف مؤسسة أو أفراد، بقيت في الظل طوال المدة السابقة وكأنها غير موجودة. وتنفي الأفعال معقودة على أن تكون التعديلات المرتقبة على مستوى هذه المؤسسة بمثابة الولادة الجديدة لديوان سيكون له دور مهم في حالة ما إذا تم تفعيل مهامه المعلنة.

إعادة صياغة الدستور

مطلب قديم لطالما عبرت عنه العديد من النخب السياسية والحقوقية والأكاديمية. إعادة تعديل الدستور، كان إلى وقت قريب أشبه بحلم بعيد المنال. ليفاجئ الملك شعبه والدول المجاورة وغيرها بإعلان تشكيل لجنة ملكية كلفها بإعداد دستور جديد يراعي عددا من المطالب التي ينادي بها المتظاهرون تحت لواء حركة التغيير، وهو الدستور الذي سيعرض على الاستفتاء الشعبي مباشرة بعد أن تنهي اللجنة المهمة إعداده.

جاء في الخطاب الملكي إعلان إعداد دستور جديد، ولكنه أيضا وضع اللبنات الأولى لهذا الدستور بتأطيره من خلال عدد من النقط الرئيسية التي من المفروض أن تأخذها اللجنة الملكة بإعداد الدستور الجديد في عين الاعتبار، حيث جاء في الخطاب أن الدستور الجديد سيتضمن التأكيد على الأمازيغية كجزء من الهوية المغربية، وترسيخ دولة الحق والمؤسسات، وتوسيع مجال الحريات الفردية والجماعية، وتعزيز منظومة حقوق الإنسان في أبعادها المختلفة، والتأكيد على استقلالية القضاء وعلى مبدأ فصل السلط، وتعيين حكومة نابعة من الإرادة الشعبية المعبر عنها من خلال صناديق الاقتراع.

ما تضمنه الخطاب أيضا، وما اعتبره البعض تأسيسا لتحقيق مطلب الملكية البرلمانية ولو نسبيا، هو تقوية دور ومكانة الوزير الأول، باعتباره رئيسا للسلطة التنفيذية الفعلية، يتحمل المسؤولية الكاملة عن الحكومة والإدارة العمومية، وقيادة وتنفيذ البرنامج الحكومي، هذا الوزير الذي سيتم تعيينه أيضا بالرجوع إلى الإرادة الشعبية من خلال ما تنتجه صناديق الاقتراع، حيث سيتم اختياره من الحزب السياسي الذي تصدر انتخاباتمجلس النواب. كما أكد الخطاب على دسترة مؤسسة مجلس الحكومة وتوضيح مهامه وصلاحياته.

الخطاب الملكي الذي حظي بإعجاب وإشادة من طرف العديد من الفعاليات، سواء داخل أو خارج المغرب، لم يقنع شباب الحركة الذي اصر بعد الخطاب على الخروج يوم 20 مارس، مرجعين ذلك إلى عدم استجابة الخطاب لمطالب أساسية كإقالة الحكومة وحل البرلمان، حيث جاء في الخطاب أن المؤسسات القائمة ستستمر في القيام بمهامها إلى حين تقديم الدستور الجديد، أيضا ينتقد الشباب ما اعتبروه تعيينا «فوقيا» للجنة الكلفة بإعداد الدستور الجديد، وغيرها من الانتقادات التي انضافت إليها الانتكاسة المسجلة في كل من الدار البيضاء، وطريكة نتيجة التعاطي العنيف لأجهزة الأمن مع وقفات احتجاجية سلمية.

أخبار اليوم المغربية

إعادة النظر في ملف الاعتقال السياسي

لساعات طويلة انتظر مستقبلو المعتقلين السياسيين في إطار خلية «بليرج» أمام السجن المحلي بسلا. في مقدمتهم شباب حركة عشرين فبراير، محملين بأكاليل الورد ومرددين شعارات تنادي بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وعلى هذه الصفحة الدورية من مغرب سنوات الرصاص. وفود من عائلات وذوي المعتقلين والحقوقيين والإعلاميين وشباب حركة 20 فبراير جهوا صبيحة يوم الخميس الأخير إلى بوابة السجن المحلي بسلا لاستقبال المعتقلين الذين راحت أنباء عن إطلاق سراحهم صبيحة ذلك اليوم الحضور المكثف لشباب الحركة ومختلف التنظيمات الداعمة لها كان هدفه تمرير رسالة واضحة مفادها أن قرار الإفراج عن مؤكد. جاء، على ضوء مطالب الحركة التي بدأت احتجاجاتها وتظاهراتها منذ حوالي شهر. مرت الساعات ولم يخرج عن المعتقلين غير أن الأكيد أن الخبر ليس مجرد إشاعة، لأن مصادر مطلعة أكدت صحته، غير أن أجهزة الدولة لم ترد أن تبدو وكأنها خرج بنان الحركة، وبالتالي وبعد تسريب الخبر وتوافد من أرادوا استقبال المعتقلين أمام سجن «الزاكي» أرادت أن تماطل في آخر لحظات تنفيذ القرار مؤجلة إطلاق سراح المعتقلين السياسيين الستة في ملف قضية «بليرج»، وكأنها تقول إن أحدا لا يملي عليها ما يجب عليها فعله، وإنها تفعل ما تشاء، وقتما تشاء. مثلما انتشرت أنباء إطلاق سراح المعتقلين السبعة في ملف قضية «بليرج» انتشرت أيضا أنباء، عن إطلاق مجموعة أخرى معتقلة على خلفية قضية سياسية، هي مجموعة التامك ومن معه، الذين سبق اعتقالهم مباشرة بعدما حطوا الرحال في المغرب عقب زيارة قاموا بها لمخيمات تندوف. ليتم اقتيادهم إلى المحاكمة بتهم «الخيانة» والتآمر». وهي التهم التي أثارت العديد من الانتقادات سواء داخل أو خارج المغرب. ليتم الوقوف على فراغ ملف القضية من الناحية القانونية، وبالتالي إعادة صياغة السيناريو الخاص به، ليتم تقييده كجنح تمت إحالة مهمة البت فيها على استئنافية عين السبع بالدار البيضاء.

الجهوية الموسعة... فاتحة الإصلاح

كانت بداية الخطاب الملكي ليوم تاسع مارس معهدة للتغيير، حيث ارتأى الملك أن يبدأ خطابه بالحديث عن مبدأ الجهوية الموسعة وضرورة ترسيخه، بعد مرور عدة أشهر على تنصيب اللجنة المكلفة بإعداد تصور للجهوية الموسعة في المغرب، مع مراعاة خصوصيات البلاد، حيث بدأ الخطاب بما يلي «شعبي العزيز، أخاطبك اليوم بشأن الشروع في المرحلة الموالية من مسار الجهوية المتقدمة، بما تنطوي عليه من تطوير لنموذجنا الديمقراطي التنموي المتميز» لينطلق في الإشارة إلى المرتكزات الأساسية التي سيتم ترسيخها لقيام جهوية متقدمة حقيقية، وهي: تخويل الجهة مكانة مهمة في الدستور، والتنصيص على انتخاب المجالس الجهوية بالاقتراع العام المباشر، وتخويل رؤساء المجالس الجهوية سلطة تنفيذ مقرراتها وذلك عوضا عن العمال والولاة، وتعزيز مشاركة المرأة في تدبير الشأن العام وضمان حقوقها السياسية بوضع إطار قانوني يسهل ذلك، ثم إعادة النظر في تركيبة ومهام الغرفة الثانية بالبرلمان المغربي.

Revue de Presse du Conseil National de la Presse

الأحداث المغربية

بعد تحويل المجلس الاستشاري إلى مجلس وطني لحقوق الإنسان

إحداث مندوب وزاري لحقوق الإنسان وتحويل ديوان المظالم إلى «الوسيط»

أسبوعان فقط بعد تحويل المجلس الاستشاري إلى مجلس وطني لحقوق الإنسان، وبعد خطاب تاسع مارس بشأن «المراجعة العميقة للدستور»، يبادر الملك إلى إعلان تدابير جديدة في مجال الحماية القانونية والمؤسساتية لحقوق الإنسان. فأمس الجمعة، تم تحويل «ديوان المظالم» إلى «مؤسسة الوسيط»، مثلما تم إحداث منصب المندوب الوزاري لحقوق الإنسان. حسبما أفاد بلاغ صادر عن الديوان الملكي.

كان لابد من انتظار عشر سنوات للقبول بصيغة «مؤسسة الوسيط»، فخلال النصف الثاني من التسعينيات كان إحداث هذه المؤسسة مطلبا للحركة الحقوقية، لكن التيار المحافظ في الدولة رفض هذه الصيغة بحكم أن «لاوجود للوسيط بين الملك وشعبه»، فأفتى بتسمية مستقاة من التراث الإسلامي تحمل اسم «ديوان المظالم»، الذي ظل جهازا لتلقي وتبليغ الشكاوى أكثر منه هيئة ذات سلطة تشبه موسسات الوسيط في النماذج الديمقراطية.

يؤكد بلاغ الديوان الملكي أن مؤسسة الوسيط «تتميز في تنظيمها وعملها، بمقتضى الظهير الشريف المحدث لها، على الخصوص، بإحداث مندوبين جهويين يدعون «الوسيط الجهوي»، للنهوض عن قرب بحماية حقوق المرتفقين، من خلال إنصاف المشتكين المتضررين من أي تصرف إداري، متسم

عبد العزيز بنزاكور

المحجوب الهيبة

بالتجاوز أو الشطط في استعمال السلطة، وذلك في نطاق سيادة القانون، ومبادئ العدل والإنصاف، وصيانة كرامة المواطنين».

لكن الأهم في الأمر، هو الصلاحيات التي ستتمتع بها المؤسسة، وتشمل صلاحيات البحث والتحري والقيام بمساعي الوساطة والتوفيق، واقتراح المتابعة التأديبية، أو إحالة الأمر على النيابة العامة ، طبقا للمقتضيات القانونية، وإمكانية إصدار توصيات بتقديم المساعدة القضائية، لاسيما للأشخاص الأكثر خصاصة وهشاشة. كما تم الارتقاء بها إلى قوة اقتراحية «لترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة في تدبير المرافق العمومية وقيم الشفافية والتخليق، ومستلزمات تحسين أداء الإدارة وتحديثها».

لاتداخل بين الوسيط والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، فالمجلس يختص بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان من طرف أجهزة الدولة، في حين تكمن مهمة الوسيط في حماية المواطنين في علاقتهم بالإدارة، ولذلك فمجال تدخله هو حالات الشطط في استعمال السلطة من طرف الموظف أو الإدارة العمومية.

نظريا حتى الآن، أصبحت الإدارة والجهاز التنفيذي تحت مجهر المراقبة الحقوقية المؤسساتية القابلة للتحويل إلى متابعات قضائية، لذلك فهي تحتاج إلى تأهيل حقوقي لتواكب تنامي الطلب العمومي على الحقوق والحريات من جهة، وكي لاتقع في الأخطاء الكثيرة للاتهامات من جهة ثانية، وفي هذا السياق يأتي إحداث المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان».

حسب بلاغ الديوان الملكي، يتعلق الأمر ب «هيأة تنفيذية، مهمتها متابعة وتنسيق عمل القطاعات الحكومية المعنية، والسياسات العمومية في مجال الدفاع عن حقوق الإنسان والنهوض بها» كما ستقوم « بتعزيز سبل الحوار، وتطوير مختلف أنواع التعاون والشراكة، داخليا وخارجيا، مع كافة السلطات والهيآت الجمعوية الوطنية، ومع المؤسسات الأممية المعنية، ومع سائر الفعاليات والمنظمات، الإقليمية والدولية، الحكومية وغير الحكومية».

ماذا يعني إحداث مؤسسة الوسيط والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، في أقل من أسبوعين، يجيب الملك عن ذلك في كلمته أثناء تنصيب عبد العزيز بنزاكور رئيسا للوسيط والمحجوب الهيبة مندوبا وزاريا، بأن ذلك «يندرج في إطار تفعيل الإصلاح المؤسسي الشامل، الذي يعد في صلبه تمكين بلادنا من منظومة حقوقية وطنية متناسقة حديثة وناجعة، لصيانة كرامة المواطن وحماية حقوقه والنهوض بها ؛ وذلك في انسجام مع المعايير الدولية في هذا الشأن»

■ يونس دافقير

Revue de Presse du Cor

القلم

لسيدين عبد العزيز بنزاكور على رأس "مؤسسة الوسيط" والمحجوب الهيبة مندوبا وزاريا لحقوق الإنسان

● استقبل جلالة الملك محمد السادس أمس الجمعة بالقصر الملكي بالرباط الأستاذ عبد العزيز بنزاكور وعينه جلالته على رأس "مؤسسة الوسيط" التي تم إحداثها كهيأة وطنية مستقلة ومتخصصة تحل محل ديوان المظالم.

إثر ذلك استقبل جلالة الملك الأستاذ المحجوب الهيبة وعينه مندوبا وزاريا لحقوق الإنسان.

وأوضح بلاغ للديوان الملكي أن إحداث مؤسسة الوسيط والمندوبية الوزارية لحقوق الإنسان والمجلس الوطني لحقوق الإنسان، يندرج في إطار تفعيل الإصلاح المؤسسي الشامل، الذي يعد في صلبه تمكين بلادنا من منظومة حقوقية وطنية متناسقة حديثة وناجعة لصيانة كرامة المواطن وحماية حقوقه والنهوض بها ؛ وذلك في انسجام مع المعايير الدولية في هذا الشأن.